الأمم المتحدة
A/RES/71/3
Distr.: General
19 October 2016
الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون
البند ١٢٧ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/71/L.2*)]

٣/٧١ - الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ١٨٣/٧٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢٩٧/٧٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، الذي قررت فيه عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦،

تعتمد الإعلان السياسي التالي الذي أقره الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦:

الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات

نحن، رؤساء الدول والحكومات وممثلي الدول والحكومات، المجتمعين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٣/٧٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي قررت فيه الجمعية عقد اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠١٦ بشأن مقاومة مضادات الميكروبات:

١ - نؤكد من جديد أن المخطط الكفيل بالتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات هو خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات[(١)] التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، وأهدافها الاستراتيجية الشاملة الخمسة التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بالتعاون

(١) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA68/2015/REC/1، المرفق ٣.

الرجاء إعادة الاستعمال

مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، اللتين اعتمدتا تلك الأهداف في وقت لاحق؛

٢ - نؤكد من جديد أيضاً أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٢] تهيِّئ إطاراً لضمان التمتع بأنماط عيش صحية، ونشير إلى الالتزامات المتعلقة بمكافحة الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والتهاب الكبد ومرض فيروس إيبولا وغيرها من الأمراض المعدية والأوبئة، بوسائل منها معالجة تزايد مقاومة مضادات الميكروبات والأمراض المهملة التي تؤثر في البلدان النامية بشكل خاص، مع التأكيد مجدداً على أن مقاومة مضادات الميكروبات تعرقل استدامة وفعالية تصدي قطاع الصحة العامة لهذه الأمراض ولأمراض أخرى وكذلك المكاسب المحقَّقة في مجالي الصحة والتنمية وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٣ - نقر بأن مقاومة الكائنات المجهرية البكتيرية والفيروسية والطفيلية والفطرية للأدوية المضادة للميكروبات التي كانت فيما مضى تتسم بالفعالية في العلاج من الالتهابات تعزى أساساً إلى: الاستخدام غير المناسب للأدوية المضادة للميكروبات في قطاع الصحة العامة وفي علاج الحيوانات، وفي قطاعات الأغذية والزراعة وتربية الأحياء المائية؛ وغياب فرص الاستفادة من الخدمات الصحية، بما في ذلك التشخيص والقدرات المختبرية؛ ومخلفات مضادات الميكروبات في التربة والمحاصيل والمياه. فضمن السياق الأعم لمقاومة مضادات الميكروبات، تشكل مقاومة المضادات الحيوية التي ليست كغيرها من الأدوية، بما في ذلك الأدوية المستخدمة في علاج السل، أكبر المخاطر على الصعيد العالمي وأكثرها إلحاحاً، ومن ثم فهي تتطلب إيلاء مزيد من الاهتمام وزيادة الاتساق على الصعيد الدولي والوطني والإقليمي؛

٤ - نقر أيضاً بأنه بسبب مقاومة مضادات الميكروبات، تواجه العديد من إنجازات القرن العشرين تحدياً جسيماً، ومن هذه الإنجازات على وجه الخصوص: خفض نسبة الأمراض والوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية بفضل التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وإمكانية الحصول على الخدمات الصحية وعلى أدوية جيدة النوعية ومأمونة وناجعة وميسورة التكلفة؛ والنظافة الصحية والمياه المأمونة والمرافق الصحية؛ والوقاية من الأمراض في المجتمع وفي أماكن تقديم الرعاية الصحية، بما في ذلك برامج التحصين؛ وتوفير التغذية الجيدة والأغذية الصحية؛ وإدخال تحسينات على الطب البشري والبيطري؛ واستحداث أدوية جديدة مضادة للميكروبات وغير ذلك من الأدوية؛

(٢) القرار ١/٧٠.

٥ - ندرك أن الإنجازات المذكورة أعلاه تواجه الآن تحدياً خطيراً من جراء مقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك ما يلي: إنشاء نظم صحية مرنة وإحراز تقدم صوب تحقيق الهدف المتمثل في توفير التغطية الصحية للجميع؛ وخيارات العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسياً والسل والملاريا، فضلا عن الأمراض الأخرى التي تحصل في المجتمع وفي أماكن تقديم الرعاية الصحية؛ والمكاسب التي تحققت في مجال الوقاية من العدوى ومكافحتها في المجتمع وفي أماكن تقديم الرعاية الصحية؛ والتقدم المحرز في الزراعة وتربية الحيوانات الداجنة بما يساعد على ضمان الحفاظ على جودة الأغذية؛ وخيارات الوقاية والعلاج من الأمراض المعدية في الطب البيطري؛

٦ - ندرك أيضاً أنه بسبب مقاومة مضادات الميكروبات، سيقلُّ عدد الخيارات المتاحة لحماية الأشخاص الأكثر عرضة للأمراض الخطيرة التي تهدد حياة الإنسان، ولا سيما النساء عند الولادة والمواليد والمرضى المصابون بأمراض مزمنة معينة أو الذين يخضعون لعلاج كيميائي أو للجراحة؛

٧ - نلاحظ مع القلق أن إعمال الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، وكذلك إمكانية حصول الملايين من الناس على الخدمات الصحية وعلى أدوية مضادة للميكروبات جيدة النوعية ومأمونة وناجعة وميسورة التكلفة، وعلى الغذاء والمياه النظيفة وعلى بيئة صحية، لا يزال هدفاً بعيد المنال، لا سيما في البلدان النامية؛

٨ - نلاحظ أيضاً مع القلق أنه مع أن النقص الحالي في فرص الحصول على الخدمات الصحية وعلى الأدوية المضادة للميكروبات في البلدان النامية يتسبب في وفيات أكثر مما تتسبب فيه مقاومة مضادات الميكروبات، فإنه بدون نهج فعال إزاء الصحة الواحدة وغير ذلك من أشكال التعاون والإجراءات المتعددة القطاعات، يُتوقع أن تتسبب مقاومة مضادات الميكروبات في ملايين الوفيات في جميع أنحاء العالم، مع ما يترتب على ذلك من تبعات ضخمة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وفي ما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي؛

٩ - ندرك أن السبل الرئيسية للتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات هي: الوقاية من الإصابات لدى البشر والحيوان ومكافحتها، بما يشمل التحصين ورصد ومراقبة مقاومة مضادات الميكروبات، وتوفير الصرف الصحي، والمياه المأمونة والنظيفة، والبيئات الصحية؛ والاستثمار في نظم صحية قوية قادرة على توفير التغطية الصحية للجميع؛ وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية الحالية والجديدة المضادة للميكروبات والتي تكون ذات نوعية جيدة ومأمونة وناجعة وميسورة التكلفة وتقوم، حيثما كان ذلك متاحاً، على فحوص تشخيصية؛

واستمرار البحث والتطوير من أجل التوصل إلى أدوية جديدة مضادة للميكروبات وأدوية بديلة، وإجراء فحوص تشخيصية سريعة واستعمال اللقاحات وغيرها من التكنولوجيات والتدخلات والعلاجات الهامة؛ وتوفير رعاية صحية يسهل الحصول عليها بتكلفة معقولة؛ وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير، بما في ذلك من خلال توفير الحوافز على الابتكار وتحسين نواتج الصحة العامة، لا سيما في ميدان المضادات الحيوية؛

١٠ - ندرك أيضاً أن المبدأ الشامل للتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات هو تعزيز صحة الإنسان وحمايتها في إطار نهج الصحة الواحدة، ونؤكد أن هذا الأمر يتطلب إجراءات متعددة القطاعات تتسم بالاتساق والشمول والتكامل، نظراً لترابط صحة البشر والحيوان والبيئة، وفي هذا الصدد:

(أ) ندرك أن توخي الفعالية والحصافة في استخدام الأدوية المضادة للميكروبات يعود بالنفع على عموم الناس على الصعيد العالمي، وأن التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات يستلزم كشرط أساسي أن توفَّر للناس إمكانية الاستفادة من نظم صحية تتسم بالكفاءة والمرونة، ومن أدوية مضادة للميكروبات جيدة النوعية ومأمونة وناجعة وميسورة التكلفة، ومن تكنولوجيات أخرى، عند الاقتضاء، ومن غذاء صحي وبيئات صحية؛

(ب) نؤكد ضرورة القيام بأنشطة بحث وتطوير أساسية وتطبيقية مبتكرة، في مجالات منها على سبيل المثال علم الأحياء المجهرية، وعلم الأوبئة، والطب التقليدي وطب الأعشاب، والعلوم الاجتماعية والسلوكية، حسب الاقتضاء، وذلك بغية التوصل إلى فهم أفضل لمقاومة مضادات الميكروبات ودعم البحث والتطوير في ما يتعلق بالأدوية المضادة للميكروبات الجيدة النوعية والمأمونة والناجعة والميسورة التكلفة، ولا سيما المضادات الحيوية الجديدة والعلاجات البديلة واللقاحات ووسائل التشخيص؛

(ج) نؤكد أيضاً أن جميع جهود البحث والتطوير ينبغي أن تكون موجهة لتلبية الاحتياجات وقائمة على الأدلة، وأن تسترشد بمبادئ القدرة على تحمل التكاليف والفعالية والكفاءة والإنصاف، وينبغي أن تعتبر مسؤوليةً مشتركةً. وفي هذا الصدد، نقر بأهمية الفصل بين تكاليف الاستثمار في البحث والتطوير بشأن مقاومة مضادات الميكروبات وسعر تلك المضادات وحجم مبيعاتها بغية تيسير فرص الحصول على الأدوية الجديدة بما يحقق الإنصاف ويجعل التكلفة معقولة، وفرص الاستفادة من أدوات التشخيص واللقاحات وغيرها من المزايا التي يتعين تحصيلها عن طريق البحث والتطوير، ونرحب بنماذج الابتكار والبحث والتطوير التي تقدم حلولا فعالة للتحديات التي تطرحها مقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك الحلول التي تشجع المزيد من الاستثمار في البحث والتطوير. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة

المعنيين، بما في ذلك الحكومات وقطاع الصناعة والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، مواصلة بحث السبل الكفيلة بدعم نماذج الابتكار التي تعالج مجموعة فريدة من التحديات التي تطرحها مقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك أهمية الاستخدام المناسب والرشيد للأدوية المضادة للميكروبات، وتعزيز فرص الحصول على الأدوية بأسعار معقولة؛

(د) نؤكد كذلك أن توفير إمكانية الحصول على الأدوية الحالية والجديدة المضادة للميكروبات واللقاحات ووسائل التشخيص بتكاليف معقولة ينبغي أن تحظى بالأولوية على الصعيد العالمي، وينبغي أن تأخذ في الاعتبار احتياجات جميع البلدان، تمشياً مع الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية وخطة عملها بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية[٣]، وذلك في ظل مراعاة ما تقوم به من عمليات المتابعة المتفق عليها دولياً؛

(هـ) سنعمل على تحسين مراقبة ورصد مقاومة مضادات الميكروبات والاسترشاد بمسألة مضادات الميكروبات عند وضع السياسات والتعاون مع أصحاب المصلحة في قطاع الصناعة والزراعة وتربية الأحياء المائية والسلطات المحلية والمستشفيات للحد من مخلفات مضادات الميكروبات في التربة والمحاصيل الزراعية والمياه؛

(و) سنقوم بتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بين الأطراف وببذل المساعدة التقنية والتعاون من أجل مراقبة ومنع مقاومة مضادات الميكروبات، وكذلك التعاون الدولي والتمويل من أجل دعم عملية وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية، بما في ذلك المراقبة والرصد، وتعزيز النظم الصحية والقدرات البحثية والتنظيمية، دون المساس بالصحة أو عرقلة الحصول على الرعاية، لا سيما في حالة البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل؛

(ز) نقر بأن التوعية والتثقيف في مجال مقاومة مضادات الميكروبات وكل ما يترتب على ذلك من آثار كلها أمورٌ تستلزم تبادل الممارسات الجيدة والنتائج التي يُتوصل إليها، والتعاون مع وسائط الإعلام والجهات الفاعلة الوطنية والمتعددة القطاعات، وتوفير التمويل الكافي لهذه الأنشطة في مختلف القطاعات؛

١١ - ندرك كذلك أن الأوضاع والأولويات الوطنية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار على جميع المستويات، وأن القطاعات الحكومية المعنية ينبغي إشراكها في وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية متعددة القطاعات، وسياسات وأنظمة ومبادرات إقليمية، مع مراعاة الظروف الوطنية والتشريعات والمسؤوليات القضائية؛

(٣) انظر منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA62/2009/REC/1، القرار ٦٢-١٦.

١٢ - لذلك نحن نلتزم بالعمل على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي على القيام بما يلي:

(أ) القيام، تمشياً مع قرار جمعية الصحة العالمية ٦٨-٧ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥[٤]، بوضع خطط عمل وبرامج ومبادرات سياساتية وطنية ومتعددة القطاعات، بما يتماشى مع نهج الصحة الواحدة وخطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك أهدافها الاستراتيجية الشاملة الخمسة، وذلك بهدف تنفيذ تدابير وطنية تروم تعزيز استخدام المضادات الحيوية بصورة ملائمة لدى البشر والحيوانات: ولدعم تنفيذ هذه الخطط، يلزم التعاون على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تقييم الاحتياجات من الموارد وتوفير الاستثمار التقني والمالي على نحو مستدام في القدرات المشتركة البحثية والمختبرية والتنظيمية، فضلا عن التعليم والتدريب المهنيين، وذلك بهدف حماية الصحة البشرية والصحة الحيوانية والرفاه والبيئة؛

(ب) حشد ما يكفي من التمويل والموارد البشرية والمالية على نحو مستدام ومضمون، والاستثمار عبر القنوات الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لدعم وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية، والبحث والتطوير في ما يتعلق بالأدوية الحالية والجديدة المضادة للميكروبات ووسائل التشخيص واللقاحات والتكنولوجيات الأخرى وتعزيز البنى التحتية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وآليات التمويل والاستثمار التقليدية والطوعية المبتكرة، استناداً إلى الأولويات والاحتياجات المحلية التي تحددها الحكومات، وضمان العائد العام على الاستثمار؛

(ج) اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أن تشمل خطط العمل الوطنية، عند الاقتضاء، وضع وتعزيز أطر للمراقبة والرصد وأطر تنظيمية فعالة تتعلق بحفظ واستخدام وبيع الأدوية المضادة للميكروبات لدى البشر والحيوانات، على أن تُنفَّذ وفقاً للظروف الوطنية وبما يتسق مع الالتزامات الدولية؛

(د) المبادرة إلى القيام بأنشطة التوعية والتثقيف في مجال مقاومة مضادات الميكروبات وزيادة وتيرة تلك الأنشطة والإبقاء عليها من أجل التحفيز والتشجيع على تغيير السلوك لدى فئات مختلفة من الجمهور وتشجيع برامج الوقاية ومكافحة العدوى والصرف الصحي القائمة على الأدلة، والاستخدام الأمثل للأدوية المضادة للميكروبات لدى البشر والحيوانات والوصفات الطبية الملائمة من جانب المختصين في مجال الصحة، والمشاركة

(٤) انظر منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA68/2015/REC/1.

النشطة من جانب المرضى والمستهلكين وعامة الجمهور وكذلك المختصين في مجال الصحة البشرية والصحة الحيوانية، والتعليم المهني والتدريب ومنح الشهادات في صفوف الأطباء والأطباء البيطريين والمزارعين، والنظر، عند الاقتضاء، في وضع نُهُج مبتكرة لزيادة الوعي لدى المستهلكين، مع إيلاء الاهتمام للأوضاع والاحتياجات المحلية؛

(هـ) دعم وضع نَهج متعدد القطاعات إزاء الصحة الواحدة للتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك من خلال أنشطة بناء القدرات لدواع تتعلق بالصحة العامة، وإقامة شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير الحوافز ومبادرات التمويل، بالاشتراك مع أصحاب المصلحة المعنيين في المجتمع المدني وقطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومعاهد البحوث والأوساط الأكاديمية، لتعزيز إمكانية الحصول على أدوية ولقاحات جديدة جيدة النوعية ومأمونة وناجعة وميسورة التكلفة، لا سيما المضادات الحيوية، وكذلك العلاجات والأدوية البديلة عن العلاج بمضادات الميكروبات، بما في ذلك العلاجات المركبة واللقاحات والفحوص التشخيصية؛

١٣ - تهيب بمنظمة الصحة العالمية، إلى جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، أن تضع الصيغة النهائية لإطار عالمي للتنمية والإشراف، على نحو ما طلبته جمعية الصحة العالمية في قرارها ٦٨-٧، ودعم استحداث أدوية جديدة مضادة للميكروبات ومراقبتها وتوزيعها واستخدامها على نحو ملائم، ودعم أدوات التشخيص واللقاحات وغير ذلك من الأنشطة، مع الإبقاء على الأدوية الحالية المضادة للميكروبات، وإلى تعزيز إمكانية الحصول على الأدوية الحالية والجديدة المضادة للميكروبات وأدوات التشخيص بتكلفة معقولة، مع مراعاة احتياجات جميع البلدان وتمشياً مع خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات؛

١٤ - تهيب بمنظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، والمصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف، بما فيها البنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة المعنية وسائر المنظمات الحكومية الدولية، وكذلك هيئات المجتمع المدني والجهات صاحبة المصلحة المتعددة القطاعات، حسب الاقتضاء، أن تدعم وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية والأنشطة المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن ينشئ، بالتشاور مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، فريقاً مخصصاً للتنسيق بين الوكالات، يشترك في رئاسته المكتب التنفيذي للأمين العام ومنظمة الصحة

العالمية، والاستعانة عند الاقتضاء بالخبرة المستمدة من أصحاب المصلحة المعنيين، وذلك لتوفير التوجيهات العملية للنُهُج اللازمة لكفالة اتخاذ إجراءات عالمية فعالة على نحو مستدام للتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات، ونطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً لكي تنظر فيه الدول الأعضاء قبل الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة عن تنفيذ هذا الإعلان وعما يستجد من تطورات وعن التوصيات المنبثقة عن فريق التنسيق المخصص المشترك بين الوكالات، بما في ذلك ما يتعلق بالخيارات المتاحة لتحسين عملية التنسيق، مع مراعاة خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات.

الجلسة العامة ٢٤
٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦